اختتم منتدى جيل المساواة أعماله في باريس معلناً عن قطع التزامات ثورية

وعن خطة عالمية للإسراع في تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2026

باريس، فرنسا، 2 تموز/يوليو 2021 – اختتم منتدى جيل المساواة أعماله اليوم في باريس، معلناً عن قطع التزامات جريئة بشأن المساواة بين الجنسين، وعن استهلال مسار عالمي للعمل يمتد على فترة خمسة أعوام ويرمي إلى الإسراع في تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2026. وستتلقى خطة المنتدى الجريئة والعملية قرابة 40 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات المؤكدة، فضلًا على قطع الحكومات والمؤسسات الخيرية والمجتمع المدني ومنظمات الشباب والقطاع الخاص التزامات طموحة الأهداف متعلقة بمجالي السياسات والبرامج. وقد أثمر المنتدى هذه النتائج الهامة في وقت حاسم يقيِّم العالم فيه تأثير الأزمة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المتفاوت والسلبي في حياة النساء والفتيات. وحثَّ المدافعون عن المساواة بين الجنسين على وضع حوافز وخطط للإنعاش مراعية للقضايا الجنسانية من أجل ضمان عدم التخلي عن النساء والفتيات في أثناء إعادة بناء العالم.

وقالت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو نكوكا، في هذا الصدد إنّ: *"منتدى جيل المساواة يعتبر نقطة تحول إيجابية وتاريخية في السلطة والمنظور، فقد حشدنا جهودنا معاً عبر مختلف أطياف المجتمع ومن الجنوب إلى الشمال لكي نتحوَّل إلى قوة عظيمة جاهزة لتدشين فصل جديد في مجال المساواة بين الجنسين"، وتابعت حديثها قائلة: "إنَّ منظومة المنتدى التي تتألف من الشركاء ومن الاستثمارات والالتزامات والطاقة التي سخروها لمواجهة أكبر العوائق التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين، ستضمن تقدم النساء والفتيات في العالم بوتيرة أسرع مقارنةً بالماضي". وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة اضطلاعها بدور حاسم في الدفع بعجلة مسار العمل الذي يمتد على فترة خمسة أعوام، والإشراف على تنفيذ الالتزامات بغية ضمان المحاسبة وإحراز تقدم خلال السنوات الخمس المقبلة."*

وأدلت السفيرة والأمينة العامة لمنتدى جيل المساواة، السيدة دلفين أو، بالتصريح التالي، في أثناء كلمتها الختامية للمنتدى التي ألقتها بالنيابة عن الحكومة الفرنسية المضيفة لمنتدى باريس قائلةً إننا *"لجحنا في جمع قدر غير مسبوق من التمويل الرامي إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وبحقوق المرأة، الذي جاء ثمرة عامين من التعاون مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمؤسسات الخيرية والمنظمات الخاصة. وغيّر منتدى جيل المساواة ترتيب الأولويات على جدول الأعمال الدولي من خلال تنفيذ أسلوب جديد للتعامل مع القضايا العالمية المتمثل في تعددية الأطراف الفعالة، وحوّل المساواة بين الجنسين، من قضية لا يعيرها المجتمع الدولي الاهتمام الكافي لوقت طويل إلى قضية طويلة الأجل، تقف على قدر المساواة مع المناخ والتعليم والصحة. وستثابر فرنسا في حشد جهودها على الخطوط الأمامية من أجل إحراز تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين على نحو أسرع"*.

وتمثّل الاستثمارات التي تبلغ 40 مليار دولار أمريكي، والتي أُكدت إبّان اختتام المنتدى، تغييراً كبيراً في توفير الموارد للنهوض بحقوق النساء والفتيات. ويعتبر الافتقار إلى التمويل بدرجة كبيرة سببًا رئيسًا لبطء وتيرة التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين، وتنفيذ جدول أعمال حقوق المرأة الذي نتج عن المؤتمر الدولي المعني بالمرأة الهام الذي عقد في بيجين في عام 1995. وكانت قد تعهدت الحكومات ومؤسسات القطاع العام في ختام المنتدى باستثمار 21 مليار دولار أمريكي في مجال المساواة بين الجنسين، والتزم

القطاع الخاص باستثمار 13 مليار دولار أمريكي، والمؤسسات الخيرية باستثمار 4،5 مليار دولار أمريكي. وتعهدت هيئات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية وإقليمية بدفع مبلغ إجمالي قدره 1،3 مليار دولار أمريكي وقطعت العديد من المنظمات، فضلًا على التعهد باستثمارات جريئة، التزامات راسخة في مجالي السياسات والبرامج، ومن بينها 440 منظمةً من منظمات المجتمع المدني و94 منظمةً يقودها الشباب. ويقدِّر منظمو المنتدى أنَّ عدد الجهات التي قطعت التزامات التي أكدت التزامها في الوقت الراهن بلغ زهاء 1000 جهة، وستنضم إليها العديد من الجهات الأخرى خلال الأعوام الخمسة المقبلة.

وفضلًا على الالتزامات الهامة التي أُميط عنها اللثام إبَّان حفل افتتاح المنتدى، كشف في اليومين الأخيرين من المنتدى عن مجموعة كبيرة من الالتزامات التي تعهدت بها جميع القطاعات، وفيما يلي أمثلة عن بعضها:

- عمل حكومة بوركينا فاسو مع بنن وغينيا ومالي والنيجر وتوغو، على إعداد التزامات مشتركة متعلقة بالتربية في مجال الحياة الأسرية وتقديم الرعاية المجانية للنساء الحوامل والأطفال ما دون سن الخامسة؛ ومواصلة إحداث تغيير في المجالين القانوني والاجتماعي بغية إنهاء العنف الجنساني، الذي يشمل تشويه أعضاء الإناث التناسلية وزواج الأطفال؛
- التزام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بمجموعة من السياسات الهامة، وبطلبات الاستثمار التي تتضمن استثمار مليار دولار أمريكي في دعم البرامج الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء، واستثمار 175 مليون دولار أمريكي لمنع أعمال العنف الجنساني والتصدي لها على الصعيد العالمي؛
- توسيع نطاق التحالف العالمي من أجل الرعاية الذي استهلته حكومة المكسيك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهو يضمُّ حالياً أكثر من 39 بلداً؛ فعلى سبيل المثال، تعهدت حكومة كندا بتخصيص 100 مليون دولار أمريكي من أجل التصدي لأوجه عدم المساواة في اقتصاد الرعاية على صعيد العالم، على التوازي مع الاستثمار الكبير الذي خصَّصته لنظام الرعاية لديها؛
- تعهد صندوق ملاله بتخصيص 20 مليون دولار أمريكي على الأقل لتمويل الأنشطة التعليمية للفتيات على نحو يراعي المسائل النسوية؛
- تعهدت مجموعة بروكتر وغامبل بالنهوض بالعدالة والحقوق الاقتصادية للمرأة عبر سلسلتها العالمية للقيمة، وذلك بإنفاق 10 مليارات دولار أمريكي حتى عام 2025، مع شركات تملكها نساء وشركات تتولى إدارتها نساء؛
- تعهدت حكومة بنغلاديش بتعزيز مشاركة النساء في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يشمل الشركات التكنولوجية الناشئة وقطاع التجارة الإلكترونية، لتبلغ نسبتها 25 في المئة بحلول عام 2026 و50 في المئة بحلول عام 2041؛
- تعهدت شركة "باي بال" بتخصيص 100 مليون دولار أمريكي للنهوض بتمكين المرأة على الصعيد الاقتصادي؛
- تعهدت منظمة "ارفعي صوتك يا سانت لوسيا" بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في منطقة الكاريبي بغية الدعوة إلى الاعتراف بحقوق المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، وتعهدت بإجراء إصلاح تشريعي على مستوى المنطقة بغية تقليص أعمال التمييز والإيذاء إلى أدنى حد؛

- تعهدت مؤسسة المجتمع المفتوح بتخصيص 100 مليون دولار أمريكي على الأقل خلال السنوات الخمس المقبلة، لتمويل التعبئة والقيادة السياسية النسائية.

وعُقد منتدى باريس من 30 حزيران/يونيو إلى 2 تموز/يوليو، وشارك قرابة 50 ألف شخص في فعالياته التي كان معظمها افتراضيًا، سعيًا إلى اتخاذ إجراءات تعمل على النهوض السريع بالعدل بين الجنسين. واستهلت إبّان المنتدى خطة عالمية رامية إلى الإسراع في تحقيق المساواة بين الجنسين، اضطلعت بإعدادها ستة تحالفات للعمل، تتمثل في شراكات متعددة الجهات الفاعلة، قامت بتحديد أهم الإجراءات التي يجب تنفيذها من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في مجالات تتراوح بين العنف الجنساني والتكنولوجيا من جهة، والعدالة الاقتصادية والمناخية من جهة أخرى. واستهل المنتدى أيضاً اتفاقاً بشأن المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، وأعلن عن مبادرات جديدة في مجال المساواة بين الجنسين تركِّز على مجالات الصحة والرياضة والثقافة والتعليم.

وقالت سفيرة النوايا الحسنة لدى الاتحاد الأفريقي المعني بإنهاء زواج الأطفال، السيدة نيارادزاي غمبونز فاندا، في معرض حديثها عن المنتدى: *"لقد اختبرت خلال هذا الأسبوع مرة أخرى ما عشته في عام 1995، عندما كنت حينها ناشطة شابة في مجال حقوق المرأة في المؤتمر الدولي المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين. وأصبحت الأزمة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا وغيرها من العوائق مصدر إلهام أكبر للابتكار والتضامن والإدماج، وأنا ممتنة للالتزامات التي قُطعت خلال هذا الأسبوع، وحان الآن وقت تعزيز الاستثمار في الفتيات والشابات، وحان الوقت لأن تصل الموارد إلى المجتمعات المحلية الريفية والمهمشة، وللتكنولوجيا أن تعمل للصالح العام وأن تكون متاحة للجميع، وحان الوقت لزيادة مساءلة الدول الأعضاء بشأن تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان"*.